الأمانة العامة
قطاع الشؤون القانونية
إدارة الشؤون القانونية

الاجتماع الثالث للجنة مفتوحة العضوية المكونة من الخبراء الحكوميين للدول الاطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

التقرير والتوصيات

الأمانة العامة - القاهرة
2019/11/11

تقرير وتوصيات

الإجتماع الثالث للجنة مفتوحة العضوية المكونة من الخبراء الحكوميين للدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

2019/11/11

تنفيذاً للقرار الصادر عن المؤتمر الأول للدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد المتضمن " تشكيل لجنة مفتوحة العضوية مكونة من الخبراء الحكوميين لتلقي ودراسة الاقتراحات المقدمة من الدول الاطراف وتقديم التوصيات إلى المؤتمر الثاني للدول الأطراف حول التنفيذ الأمثل لأحكام الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد وخاصة الفقرة الرابعة من أحكام المادة (33) منها"،

تنفيذاً لما تم إقراره خلال الدورة الثانية لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، والتي عقدت خلال الفترة من 5-2017/12/6 بمقر الأمانة العامة للجامعة بالقاهرة ، والذي تضمن **الطلب من الدول الأطراف التي تقدمت للمؤتمر بمقترحاتها في الدورة الثانية موافاة الأمانة العامة بالمقترحات مع مذكرات إيضاحية لها لعرضها على الاجتماع الثالث للجنة مفتوحة العضوية للنظر فيها.**

وبدعوة من قطاع الشؤون القانونية – إدارة الشؤون القانونية عقد الإجتماع الثالث للجنة مفتوحة العضوية المكونة من الخبراء الحكوميين للدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في مقر الأمانة العامة للجامعة العربية وذلك يوم الاثنين الموافق 2019/11/11 بحضور ممثلي الدول العربية الأطراف:

المملكة الأردنية الهاشمية – مملكة البحرين – الجمهورية التونسية– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – المملكة العربية السعودية – جمهورية السودان – جمهورية العراق – دولة فلسطين – دولة قطر – دولة الكويت – جمهورية مصر العربية – المملكة المغربية. (مرفق قائمة بأسماء الوفود المشاركة).

افتتح أعمال الاجتماع وزير مفوض/ ياسر عبدالمنعم عبدالعظيم – مدير إدارة الشؤون القانونية بالأمانة العامة للجامعة بكلمة رحب فيها بالسادة ممثلي الدول الأطراف المشاركين وكذلك رحب بسعادة الأستاذ/ عبدالحق سرمك– رئيس وحدة تلقي الشكايات بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها في المملكة المغربية – رئيس الإجتماع (دولة رئاسة مؤتمر الدول الأطراف)، ثم قدم ملخصا حول ما تم الانتهاء إليه في الاجتماع الثاني للجنة والتوصيات الصادرة عنه، واستعرض بنود جدول الأعمال المعروضة للمناقشة.

ثم تحدث سعادة السيد/ عبدالحق سرمك (رئيس اللجنة)، مرحباً بدوره بالسادة المشاركين، وأكد على أهمية هذا الاجتماع الذي يأتي في إطار تنفيذ قرارات المؤتمر الثاني الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد ، وأشار إلى رفع التوصيات الصادرة عن هذا الاجتماع إلى المؤتمر الثالث للدول الأطراف في الاتفاقية المقرر انعقاده خلال الفترة من 7 – 8 يناير 2020 بمدينة الرباط – المملكة المغربية ، وتمنى التوفيق والنجاح لأعمال هذه اللجنة.

ثم أقر السادة أعضاء اللجنة مشروع جدول الأعمال والاتفاق على منهجية العمل، ثم ناقشوا الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال وهي على النحو التالي:

البند الأول: متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر الثاني للدول الاطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد:

<u>اولاً: نقاط الاتصال الخاصة بتنفيذ الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في مجال الاسترداد.</u>

بعد استعراض نقاط الاتصال الوطنية الواردة من الدول الاطراف تمت إضافة نقاط اتصال لكل من : المملكة العربية السعودية – جمهورية العراق، وبعد مناقشة مستفيضة توصى اللجنة بالتالي:

دعوة الدول الاطراف التي لم توافي الامانة العامة لجامعة الدول العربية بنقاط الاتصال الخاصة بتنفيذ الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في مجال استرداد الممتلكات والتصرف فيها لموافاتها بهم في اقرب وقت ممكن.

<u>ثانياً: التشريعات الوطنية وأنجح الممارسات والتجارب الوطنية ذات الصلة في مجال الوقاية ومكافحة الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية.</u>

قامت اللجنة باستعراض التشريعات والممارسات والتجارب الوطنية في كل من : المملكة الأردنية الهاشمية – الجمهورية التونسية – المملكة العربية السعودية – جمهورية العراق – دولة فلسطين – جمهورية مصر العربية – المملكة المغربية.

وبعد مناقشة مستفيضة توصي اللجنة بالتالي :

- دعوة باقي الدول الاطراف لموافاة الامانة العامة للجامعة العربية بالتشريعات والممارسات والتجارب الوطنية في مجال الوقاية ومكافحة الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية.

ثالثاً: احتياجات الدول الاطراف في مجال منع ومكافحة الفساد.

تم استعراض المذكرات الواردة لكل من : المملكة المغربية – جمهورية السودان – جمهورية العراق.

- وبعد مناقشة مستفيضة توصي اللجنة بالتالي :
- دعوة باقي الدول الاطراف بموافاة الامانة العامة للجامعة العربية باحتياجاتها في منع ومكافحة الفساد.

رابعاً: ورشة عمل إقليمية تتعلق بتبادل الخبرات والمعلومات وأفضل الممارسات الناجحة بشأن التنفيذ الأمثل لأحكام هذه الاتفاقية.

تم استعراض مقترحات كل من: مملكة البحرين – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – المملكة العربية السعودية – جمهورية العراق – دولة قطر.

تثمن اللجنة هذه المقترحات المقدمة وبعد مناقشة مستفيضة توصي بالتالي:

اعتماد المقترحات المقدمة لتكون ضمن بنود جدول أعمال ورشة العمل الاقليمية المتعلقة بتبادل الخبرات والمعلومات وافضل الممارسات الواردة بشأن التنفيذ الأمثل لاحكام الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

البند الثاني: المذكرات الإيضاحية للمقترحات التي تقدمت بها الدول في المؤتمر الثاني للدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

تقدمت جمهورية العراق بمقترحين لعرضهما على الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الاطراف للاتفاقية العربية لمكافحة الفساد هما :

1- دراسة حول دعوة الامانة العامة لجامعة الدول العربية الأطراف لتأليف تحالف دولي مناهض للفساد على غرار بعض التحالفات الدولية التي أنشأت لمحاربة الإرهاب بعنوان الإعلان العربي لمكافحة الفساد.

2- دعم استقلال هيئات مكافحة الفساد.

وتم الموافقة عليهما من قبل اللجنة.

البند الثالث: استعراض تقارير الدول الأطراف ذات الصلة بالدليل الاسترشادي العربي لاسترداد الممتلكات والتصرف فيها.

اقترحت اللجنة تعديل الفقرة الخاصة بالاطار القانوني لاسترداد الممتلكات والتصرفات فيها لتكون على النحو التالي: (يتم تقديم المساعدة القانونية فيما بين الدول العربية الاطراف في المسائل الجنائية بما فيها استرداد الممتلكات والتصرف فيها وفقا لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد أو اتفاقية ثنائية مع الدولة وتقديم المساعدة القانونية على اساس

مبدأ المعاملة بالمثل، ويكون ذلك بالتزام مكتوب بالدولة المعنية من الدولة الطالبة بالمساعدة القانونية او عن طريق مبدأ المجاملة الدبلوماسية لتكون بدلاً من الفقرة السابقة وهي: يتم تقديم المساعدة القانونية فيما بين الدول العربية الاطراف في المسائل الجنائية بما فيها استرداد الممتلكات والتصرف فيها والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد أو اتفاقية ثنائية مع الدولة وتقديم المساعدة القانونية على اساس مبدأ المعاملة بالمثل، ويكون ذلك بالتزام مكتوب بالدولة المعنية من الدولة الطالبة بالمساعدة القانونية.

البند الرابع: استعراض تقارير الدول الأطراف التي توضح مدى تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

تم استعراض تقارير من كل من: المملكة الأردنية الهاشمية – دولة الكويت – جمهورية مصر العربية.

وبعد مناقشة مستفيضة من قبل اللجنة وبعد مناقشة مستفيضة توصي بالتالي:

1- دعوة باقي الدول الاطراف التي لم توافي الامانة العامة لجامعة الدول العربية بتقارير توضح مدى تنفيذ اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لموافاتها بها.

وفي إطار تفعيل عمل اللجنة مفتوحة العضوية أكد السادة الاعضاء على ضرورة أن يكون انعقاد اللجنة مفتوحة العضوية مرة كل عام بدلاً من مرة كل عامين مع ضرورة تشكيل لجان فرعية مختصة بكل موضوع من الموضوعات المعنية بهذه الاتفاقية.

وفي ختام أعمال هذه اللجنة توجه السادة الأعضاء بالشكر إلى السيد/ عبدالحق سرمك (رئيس اللجنة)على حسن إدارته الجلسات، وإلى السيد وزير مفوض/ ياسر عبدالمنعم عبدالعظيم مدير إدارة الشؤون القانونية- قطاع الشؤون القانونية، والموظفين بالأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب على الجهود القيمة في إعداد وثائق الاجتماع وتنظيم أعماله.

والله ولي التوفيق.

وزير مفوض/ ياسر عبدالمنعم عبدالعظيم

مدير إدارة الشؤون القانونية

مسؤول الامانة الفنية

السيد/ عبدالحق سرمك

رئيس الاجتماع

الاجتماع الثالث

للجنة مفتوحة العضوية المكونة من الخبراء الحكوميين

للدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

الأمانة العامة : 2019/11/11

البلـــد : المملكة الأردنية الهاشمية

الاســـم	الصفـــة
السيد/ قيس البلتاجي	مستشار المندوبية

البلـــد : مملكة البحرين

الاســـم	الصفـــة
النقيب/ محمد جاسم الخدري	القائم بأعمال مدير إدارة مكافحة الفساد
الملازم أول/ فهد خالد الكلبان	إدارة مكافحة جرائم الفساد

البلـــد : الجمهورية التونسية

الاســـم	الصفـــة
السيد/ خميس البوزيدي	مستشار – المندوبية الدائمة للجمهورية التونسية

البلـــد : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الاســـم	الصفـــة
السيدة/ يوب مليسة	مستشار – المندوبية الدائمة – الجزائر

البلـــد : المملكة العربية السعودية

الاســـم	الصفـــة
سعادة الدكتور/ ابراهيم بن فهد العسكر	مدير إدارة الاتفاقيات الدولية بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
السيد/ عبد الهادي بن خليل البلوي	أخصائي قانوني بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
السيد/ طلال بن فايز الفاسي	أخصائي قانوني بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
السيدة/ اميرة بنت سليمان البراك	الوفد السعودي

البلـــد : جمهورية السودان

الاســـم	الصفـــة
مستشار/ امل سليمان سيد أحمد	نائبة المندوب الدائم

البلـــد : جمهورية العراق

الاســـم	الصفـــة
السيد/ احسان علي عبد الحسين	ممثل هيئة النـــزاهة في جمهورية العراق

البلـــد : دولة فلسطين

الاســـم	الصفـــة
السيد/ سعيد عبدالهادي شحادة	مدير عام ديوان رئيس هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية
السيد/ رزق الزعانين	مستشار بالمندوبية

البلـــد : دولة قطر

الاســـم	الصفـــة
السيد/ محمد بن يحي المالكي	سكرتير ثان – المندوبية الدائمة لدولة قطر لدى جامعة الدول العربية
السيد/ فضل بن فهد الهاجري	سكرتير ثالث – المندوبية الدائمة لدولة قطر لدى جامعة الدول العربية

البلـــد : دولة الكويت

الاســـم	الصفـــة
السيد/ بدر ناصر علي الضاحي	مدقق أول – مالي الهيئة العامة لمكافحة الفساد

البلـــد : جمهورية مصر العربية

الاســـم	الصفـــة
العميد/ احمد عبد الرسول عبدالغني	رئيس الأمانة الفنية للجنة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بهيئة الرقابة الإدارية بمصر – رئيس الوفد
وزير مفوض/ ياسر حسن الشيمي	مدير وحدة مكافحة الفساد – وزارة الخارجية
المستشار/ أيمن نبيل عبدالهادي	نائب رئيس هيئة النيابة الإدارية
المستشار/ غريب محمد عزت غريب	رئيس المكتب للسيد الفني لوزير العدل
الرائد/ ايمن طارق عبد العزيز	عضو الأمانة الفنية للجنة الوطنية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته بهيئة الرقابة الإدارية بمصر
المستشار/ عمرو فارق موسى	رئيس المكتب الفني لوحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
السيد/ أحمد محمد عبدالعزيز عثمان	رئيس النيابة بمكتب التعاون الدولي – مكتب النائب العام

البلـــد : المملكة المغربية

الاســـم	الصفـــة
السيد/ عبد الحق سرمك	مسؤول بالهيئة الوطنية للنـــزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها
السيدة/ دريسية بوريكة	مستشارة بالمندوبية الدائمة للمملكة المغربية

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

قطاع الشؤون القانونية:

الاســـم	الصفـــة
السيد وزير مفوض/ ياسر عبد المنعم	مدير إدارة الشؤون القانونية – مـــسؤول الامانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب
السيد/ عمران محمد الشاوش	مستشار بإدارة الشؤون القانونية
السيدة/ ايمان كمال	قطاع الشؤون القانونية
السيد/ محمد كمال	قطاع الشؤون القانونية
السيد/ محمد صالح	قطاع الشؤون القانونية